ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

مجلة العلوم الإنسانية
ISSN: 2253-0975 _ EISSN: 2588-1973
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/16

مجلة العلوم الإنسانية

المجلد:12 العدد: 02(2024) ص.ص 48/41

# الأرياف الجزائرية في عهد الإمبراطورية الثانية

# 1852-1870

# *The Algerian countryside during the Second Empire*

# *1852-1870*

**محمد دادة***

**جامعة وهران 1 أحمد بن بلة (الجزائر)**

**dadamohammed31@gmail.com**

معلومات المقال

**تاريخ الارسال:** 2024/02/20
**تاريخ القبول:** 2024/02/21
**تاريخ النشر:** 2024/02/26

**الكلمات المفتاحية:**
- ✓ الأرياف
- ✓ الجزائر
- ✓ الامبراطورية الثانية
- ✓ الاستيطان
- ✓ الأراضي

الملخص:

يشكل الاستيطان وعمليات توطين الأوربيين في أخصب الأراضي الجزائرية، أحد أهم وأخطر الركائز الأساسية لسياسة فرنسا في الجزائر. كانت خطوط هذه السياسة تتماشى بشكل عام مع الأطماع والمخططات الحكومية من أجل ترسيخ المشروع الاستيطاني في الجزائر.
كانت فرنسا في حاجة إلى الأراضي، غير أن الجزائر لم تكن خالية، فقد كانت أراضيها مستغلة بطرق مختلفة. ولما كانت هذه الأراضي بيد مالكيها الحقيقيين، فإن ذلك تطلب إخضاع السكان المحليين في البداية ثم إعداد عمليات شاملة لنزع الملكية العقارية على نطاق واسع، اشتملت في التحديد والحجز والتقسيم.

*Article info*

**Received :20/02/2024**
**Accepted :21/02/2024**
**date of publication: 26/02/2024**

**Keywords:**
- ✓ *The countryside*
- ✓ *Algeria*
- ✓ *The second empire*
- ✓ *Settlement*
- ✓ *Lands*

*Abstract :*

*Settlement and the resettlement of Europeans in the most fertile Algerian lands constitute one of the most important and dangerous pillars of French policy in Algeria. The lines of this policy were generally in line with government ambitions and plans to consolidate the settlement project in Algeria.*
*France needed lands, but Algeria was not empty. Its lands were being exploited in different ways. Since these lands were in the hands of their rightful owners, this required first subjugating the local population and then preparing comprehensive processes of land expropriation on a large scale, which included identification, reservation and division.*

* المؤلف المرسل

**مقدمة:**

يشكل الاستيطان وعمليات توطين الأوربيين في أخصب الأراضي الجزائرية، أحد أهم وأخطر الركائز الأساسية لسياسة فرنسا في الجزائر. كانت خطوط هذه السياسة تتماشى بشكل عام مع الأطماع والمخططات الحكومية من أجل ترسيخ المشروع الاستيطاني في الجزائر.

كانت فرنسا في حاجة إلى الأراضي، غير أن الجزائر لم تكن خالية، فقد كانت أراضيها مستغلة بطرق مختلفة. ولما كانت هذه الأراضي بيد مالكيها الحقيقيين، فإن ذلك تطلب إخضاع السكان المحليين في البداية ثم إعداد عمليات شاملة لنزع الملكية العقارية على نطاق واسع، اشتملت في التحديد والحجز والتقسيم.

وقد وفرت هذه السياسة للدولة الاستعمارية أراضي شاسعة بعد طرد السكان المحليين، وحشدهم في أماكن محددة، وذلك في إطار تطبيق قانون السناتوس كونسلت العقاري الذي من جرائه تفتت القبائل وتشكلت الدواوير.

وعلى هذا الأساس، خضعت السياسة الاستعمارية الاستيطانية لاعتبارات إستراتيجية – عسكرية نظرا لأهمية المقاومة الريفية، التي كانت لا تزال تهدد المشروع الاستيطاني في الجزائر، ولذا دأب " نابليون الثالث" إلى انتهاج سياسة جديدة، هدفها القضاء على أسس المجتمع القبلي وعلى رموز المقاومة الجزائرية.

أما الاعتبارات الاقتصادية، فقد احتلت أيضا مركزا مهما في مخططات الاستيطان، لأن الأرض وثرواتها الاقتصادية، كانت دوما تمثل هدفا مركزيا للسلطة الاستعمارية. وهكذا، يبرز تطور السياسة الاستيطانية خلال هذه المرحلة، الأهمية الكبرى لهذه العوامل التي تتماشى مع بعضها البعض، ومكنت فرنسا من الاستيلاء على كل خيرات البلاد، وأثرت بصفة خطيرة في البنية الاجتماعية والاقتصادية وأحدثت كارثة دائمة في المجتمع الجزائري وفي سكان الأرياف الذين كانوا يمثلون أغلبية سكان الجزائر خلال هذه الفترة. وللإحاطة بهذا الموضوع سنحاول إبراز هذه الآثار التي دمرت المجتمع الريفي.

يواجه الدارس لهذا الموضوع الخاص بالوضع الديمغرافي مشكلات متعددة، منها عدم دقة الإحصائيات وغموضها، وأمام أبعاد هذه الكارثة ومظاهرها المختلفة التي تواصلت خلال هذه الفترة، تساءل الملاحظون المعاصرون عن مصير السكان الأصليين. ولكن قبل تحليل الأسباب المهمة لهذه الكارثة، نورد بعض الشهادات التي تبرز حقيقة المأساة التي كان يعانيها هؤلاء السكان ن جراء الكوارث التي حلت بهم.

من الصعب تحديد الخسائر البشرية الناتجة عن الحرب الاستعمارية وعمليات التقتيل التي لوحظت أثناء العقود الأولى من الاحتلال، ولكن من المؤكد أن تلك الخسائر كانت عظيمة ومعتبرة. وتخص الوثائق الفرنسية أكثر من 70 ألف قتيل خلال الفترة ما بين 1840 و1852. غير أن هذه الخسائر لم يقع إحصاؤها إلا في حالات خاصة، ففي بعض الأحيان، كان يشار إليها بعبارة " خسائر ملموسة" أو " خسائر عظيمة"، أو في بعض الأحيان لا يشار إليها بأية عبارة.

ولكن في أكبر المعارك كانت الخسائر في الأرواح مرتفعة، ولا سيما في المناطق التي شهدت المقاومة، مثل ما وقع في جبال الظهرة (مجازر بيليسي)، وفي الزعاطشة، وفي بلاد القبائل وكان كل اجتياح للجيش الفرنسي متبوعا بتقتيل جماعي للسكان العزل. وهكذا، ومما لا شك فيه أن الخسائر البشرية فيما يخص السكان غير المحاربين كانت تعد بالعشرات من الآلاف.

ولقد وقعت الفاجعة بعد ذلك على إثر ثورة 1864-1866 عبر إقليم وهران والسهوب ووسط وغرب البلاد. ونجد ذلك في جبال "وادي مينا" حيث تقيم قبيلة " فليتة" التي تعرضت للإبادة بشكل منظم. ويشير الضابط " لاباسي" ابتداء من 23 جوان سنة 1864 إلى " غارة شاملة قام بها أربعة

طوابير للتخلص من القبائل الثائرة إلى غاية 3 جويلية، وهذا ما جعل " ري –قولدزيغر" تتحدث عن ظاهرة " الفراغ" التي أسفرت عن المجازر وهروب السكان.

وهكذا، فإن هذه العجالة السريعة تعطينا فكرة عن الخسائر البشرية المرتبطة مباشرة باستمرار المعارك واكتساح الجيش الفرنسي، واستخدامه التقتيل الجماعي. ولكن لا يفوتنا أن نذكر بالنكبات والكوارث الطبيعية والاقتصادية التي توالت على السكان في أواخر الستينات، كالجراد، والجفاف، والمجاعة، والأمراض والأوبئة.

ففي عام 1864 بدأت أفواج الجراد تغزو البلاد من كل صوب، واتخذت شكلا خطيرا في مطلع عام 1866 الذي دعي" بعام الجراد" فقد التهمت كل ما وجدته من الخضرة والثمار، وفقد الناس إنتاجهم وتعرضوا لضائقة مادية شديدة وكان أكثر المتضررين هم سكان الأرياف من الجزائريين، أما الأوربيون فكانت الأزمة خفيفة عليهم لتوفر وسائل الوقاية لديهم والإمكانيات المادية الأخرى.

وقد بقي خطر الجراد يتجدد كل عام تقريبا، وفي عامي 1869و 1870 عاود الجراد الهجوم على البلاد، فزاد من بؤس الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى المجاعة والأوبئة. ولكن الكوارث الأرضية التي أصابت بعض مناطق البلاد خلال الفترة ما بين 1867 و1869، أدت إلى وفاة المئات من السكان، وتحدثت " قولدزيغر" عن " فزع حقيقي" أصاب السكان.

وبينما السكان يعانون من أخطار الجراد، والزلازل ظهر مرض الكوليرا والتيفوس عام 1866، وانتشر بشكل خطير في البلاد عام 1867، بواسطة بعض المسافرين الذين قدموا من الخارج عن طريق الموانئ. وبالرغم من الصعوبات في تقدير عدد الضحايا، فإن " صاري" أعطى حصيلة شاملة للوفيات لعام 1867 بالنسبة لوباء الكوليرا والتيفوس، قدرت بحوالي 200 ألف ضحية.

وكتب أحد رجال الدين من المسيحيين، وهو يصف ساحل الجزائر الذي كانت خسائره فادحة في الأرواح ما يلي " إن وصف حالة البؤس أمر مروع جدا، فهناك الجثث التي توجد يوميا في الطرق، وبين أشجار الغابات وفي الشوارع، تلك الجثث الهزيلة والنحيلة لهي دليل قاطع على الوضع الذي أرغم عربنا عليه".

وعلى ضوء هذه النتائج والملاحظات، كيف يمكن إذن تقويم الوضع الديمغرافي خلال هذه الفترة؟، للإجابة على هذا السؤال، اعتمدنا على وجهة نظر " صاري" الذي يعد واحدا من الذين اتسمت دراستهم الاجتماعية والسكانية بالوفرة العددية وصرامة المنهج وعمق التحليل بين " صاري" التباعد الكبير الذي كان بين النتائج الرسمية وبين الملاحظات القائمة على مستوى أغلب الأقاليم الإدارية، لكن هذا الفارق – حسب رأيه – يتضاعف تباعا مع مواصلة البحث وتعميق التحليل. ففي نهاية السداسي الأول من عام 1868 نشرت السلطات الاستعمارية العليا حصيلة أولى بعد أن التزمت بصمت طويل حتى وبعد أن أنكرت عمليا الجوع في مناطق عديدة، فقد أعلن رسميا عن موت 217 ألف ضحية، بسبب وباء الكوليرا في صيف 1867.

بيد أنه كان لا بد من انتظار عقدين للعثور على حصيلة أخرى إثر انطلاق حملة واسعة للتضامن مع سكان قسنطينة، إذ ارتفعت الحصيلة إلى 500ألف ضحية،

أما " قولدزيغر" فقد قدرت عدد الخسائر البشرية في مختلف التجمعات السكانية ما بين 500و800 ألف ضحية، أما بالنسبة " لأجرون" فالعدد الحقيقي غير معروف.

غير أن الأرقام التي قدمها " صاري" اعتمادا على تصريحات الوفيات المسجلة بالحالة المدنية التي لها أهميتها في تقدير الحصيلة النهائية، تبين أن عدد الضحايا يقترب من مليون في الأقاليم الإدارية الثلاثة.

ومهما يكن من الأمر، فإن مثل هذه الحصيلة تطعن في قيمة الإحصاءات السكانية المختلفة التي أجريت في القرن التاسع عشر، وذلك لتأكيدها خاصة على سوء تقدير الأعداد الحقيقية، وأثرت لا محالة في السكان الجزائريين فيما يخص توزيعهم الجغرافي وتطورهم اللاحق. ويظهر من خلال الحصيلة العامة أن الغرب الجزائري تأثر أكثر من غيره نتيجة لتمركز القوات العسكرية فيه، وللإبادة الجماعية التي تعرض لها سكان المنطقة بفعل مقاومتهم للاحتلال. كما أن مناطق عديدة تعرضت للفناء والهلاك، بما في ذلك الجماعات السكانية التي شردت وهجرت، وحتى أن بعض العائلات والفرق اختفت من مناطقها، لأن كل ذلك يدخل ضمن مخطط استيطاني، هدفه إفناء سكان الأرياف لإخلاء المكان لفائدة المستوطنين الأوربيين.

وهكذا، إذا أردنا أن نفهم الظاهرة بكاملها، فيجب أن ندرس الأسباب المختلفة سواء على المستوى الطبيعي أو على المستوى البشري، وأن نضعها في إطارها السياسي والاقتصادي.

تعزى المأساة التي عرفتها أرياف الجزائر خلال هذه الفترة من حكم الإمبراطورية الثانية إلى الكوارث الطبيعية: الجفاف وغزو الجراد. وفي نظر " جوليان" كان الأمر يتعلق بأزمة ناتجة أساسا عن الكوارث وعن إدماج الجزائر في الشبكات التجارية الدولية وعن التغيرات البنيوية التي أدخلت إلى المنظومة الاستعمارية بالجزائر. ونجد التفسيرات نفسها مع بعض الاختلاف البسيط لدى الكتاب الآخرين أمثال " ياكونو" و "نوشي" و" توران".

أما تفسيرات " قولدزيغر" فلها أهميتها في هذا المجال، عندما حاولت أن تفسر الكارثة بالاستعانة بالمعطيات المناخية مثل البيانات الحرارية والمطرية التي أثرت في الزراعة وفي مردود الأرض، ففي سنة 1864 كان المردود جيدا، والسبب في ذلك يعود إلى سقوط الأمطار الغزيرة في فصل الشتاء، ثم اجتاحت رياح ساخنة جنوبية المنطقة الشمالية أضرت بالأرض والنباتات، ومن ثم تدهورت الحياة الزراعية بفعل الجفاف خلال الفترة ما بين 1866 و1867. وبالإضافة إلى موجبات الجراد التي زحفت على التل ابتداء من سنة 1866 ودامت حتى سنة 1868.

إن دراسة هذه المسألة تحتم علينا البحث في الميادين الأخرى التي لها علاقة بالحياة الاقتصادية والسياسية قبل وأثناء وبعد الكارثة. وهكذا فيما يخص المعطيات الاقتصادية، ينبغي أن نتبع جيدا تطورها أثناء السنوات السابقة. ولما كانت الإحصاءات متوافرة، فيمكننا أن نبرز أمرين أساسيين:

أولا: مضاعفة الصادرات الزراعية، وخاصة المنتجات الاستهلاكية للسكان.

ثانيا:اضطرار السكان بيع احتياطات مطامرهم، بينما كانت هذه المطامير حسب التقاليد مدخرة قصد تأمين حاجات السكان في الأوقات الصعبة.

وعندما تعرض سكان الأرياف بشكل خطير إلى مفعول الجفاف، كان المخزون الاحتياطي غير موجود، وكانت المجاعة قد تفشت منذ عام 1865 لتستمر ثلاث سنوات، وعمت جميع أنحاء البلاد. وحسب المصادر فإن عام 1867 يعد من أصعب السنوات نظرا لآثار المجاعة التي أفقرت الأرياف، وأنقصت عدد السكان، حتى أن مياه الشرب والسقي قلت، وأصبح السكان يؤرخون بها ويقولون حدث " ذلك عام الشر".

وزاد من دوام القحط، أن باع السكان كل شيء حتى أمتعتهم وخيمهم من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية لدرجة أثارت دهشة الدكتور فيتال (VITAL) الذي كتب في رسالته إلى أوربان في 25 جوان 1867 ما يلي: " أن الوضع جد خطير ومأسوي ونتج عنه تصاعد المجاعة وموت الفلاحين بسبب الجوع، وذلك لارتفاع أسعار الحبوب التي بلغت أقصى حدودها، حيث بلغ سعر القمح أكثر من مائة فرنك للقنطار وسعر الشعير بلغ خمسة وأربعين فرنكا للقنطار، في حين كان يباع القمح في الأوقات العادية ب 29.40 للقنطار والشعير ب 17.40 للقنطار".

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الكارثة يمكن تفسيرها بالعمليات العسكرية الاستعمارية التي كانت مصحوبة دوما بمصادرات قاسية، شملت مصادرة الدواب وغلال السكان، بالإضافة إلى الأراضي الخصبة التي كانت موجودة في السهول الساحلية والداخلية، وهي المناطق التي شهدت الإبادة والمجازر، مثل مناطق الجنوب الوهراني، وجنوب وسط الجزائر. وهكذا، دفع سكان الأرياف ضريبة ثقيلة في نهاية حكم الإمبراطورية الثانية، وكاد ارتفاع الوفيات أن يعرض مستقبل شعب بكامله للخطر. ولنا أن نتساءل الآن، هل غريزته في حب البقاء هي التي جعلته يصمد طوال هذه الفترة؟

يتحدث مصطفى الأشرف عن تحدي المجتمع الريفي للاستعمار الذي قضى على إطاراته وكفاءاته وأحل محلها" الإقطاعية الأوربية المرتزقة"، " إن هذا المجتمع الذي أرغم على التخلي عن أرضه بطرق النهب والقوانين الجائرة، هذا المجتمع أل به الأمر إلى الفقر والدمار بفعل مخططات خطيرة. ولكن المجتمع الجزائري صمد بعد الآن بكل الوسائل، ولا سيما الوسائل السلمية، وهلك منه من هلك في المجاعات والأوبئة ومع ذلك، حاول أن يسد ثغرة بفضل تجمع طاقات فئاته الاجتماعية، ولم يستسلم".

ويضيف الكاتب نفسه، وهو يؤكد على العوامل البشرية، حيث يقول: " كان الهدف الصريح أو الخفي للاستعمار، هو إبادة الشعب الجزائري، وإحلال شعب أخر محله، ولنا أدلة قوية على أن حرب الإبادة بنتائجها المباشرة وغير المباشرة، أدت بين 1830 و1870 إلى هلاك عدة ملايين من السكان والضحايا، هم سكان الأرياف الذين أهلكتهم المجاعات وأعمال التدمير والمعارك الطاحنة والتشريد.

ولكنه ينبغي أن نتساءل أيضا عن نتيجة أخرى أخطر منها والتي كان لعواقبها أثر دائم في الباقين على الحياة والناجين من الكارثة ويتعلق الأمر بنهاية المجتمع التقليدي.

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة ما بين 1863-1870 عددا من التحولات التي كان وقعها فيما بعد، فقد تصدع التوازن الذي كان بين الاستعمار وبين المجتمع والاقتصاد المحلي، وذلك في السنوات المتتالية لتطبيق قانون السناتوس كونسلت العقاري على الأراضي الجزائرية.

وأول ما يلفت الانتباه من ناحية نمو السكان، هو اختلاف الإحصاءات السكانية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر، إذ لا يمكننا بالتدقيق تحديد مجموع سكان الأرياف خلال فترة الإمبراطورية الثانية، نظرا لأن الإدارة الاستعمارية كانت تتبع طرقا بسيطة للغاية، مثل الاعتماد على معرفة عدد المساكن في معرفة عدد السكان، أو الاعتماد على رؤساء العائلات، الذين كانوا في كثير من الحالات يحتفظون بسر عدد أولادهم لأسباب مختلفة.

ولهذا، فالأرقام الإحصائية لكل سكان الجزائر الواردة في كتب الإحصائيين الفرنسيين لهذه الفترة لا يمكن أن نقبلها من غير تحفظ. ومهما يكن من أمر، فإن التقديرات الرسمية تشير إلى أن مجموع السكان لا يتجاوز ثلاثة ملايين، مقابل 200 ألف أوروبي، فهذه الإحصائية ذكرها نابليون الثالث في رسالته المعروفة التي أرسلها إلى المارشال " بليسي" بتاريخ 6 فبراير 1863.

وهكذا تعرضت التركيبة القبلية لرياح التغيير، وبدأت تفقد توازنها تحت إجراءات التفتيت المتمثلة في قانون السناتوس كونسلت لعام 1863.

إن المضمون الليبرالي لهذا القانون العقاري جاء في ظاهره مقيدا تماما بفتح أراضي القبائل للبيع، فالسكان لم يتحملوا نتائج إدماج اقتصادهم في النشاط الاقتصادي الفرنسي: التضخم المالي والتحولات العالمية – وهي ظواهر لم يكونوا يتوقعونها ومتعودين عليها. فكانت الكارثة بالنسبة للفلاحين لأن أسعار القمح كانت شديدة التقلب، ولأن اقتصاد الاكتفاء الذاتي لم يعد قابل للاستمرار مع التقسيم الفردي للأراضي. وأرغم الفلاحون على الدخول بإمكانياتهم الضعيفة في الدوائر النقدية، يقول " نوشي" بصدد ذلك": أدى الاحتكاك بالاقتصاد الفرنسي، وهو من نوع ليبرالي رأسمالي، إلى ارتفاع في الأسعار، إذ لم

يستفد منه الفلاح دائما، فلقد انتقل المجتمع من نمط اقتصادي مغلق إلى نمط اقتصادي مفتوح دون أن يكون مستعدا ماديا لمثل هذا التغيير، فكان عليه إذن أن يخضع لآليات قوية التي لا يعرف كيف يقدرها. "

كل هذا أسفر عن أزمات خطيرة، فلم يكن باستطاعة الفلاح مقاومتها، ولم يكن بمقدوره استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لرفع الإنتاج، مما جعله يراكم مع الوقت نتائج المحاصيل السيئة. وهكذا وبغياب المطامير الجماعية، شجع هذا الوضع العابر الدين والربا، وتسببت هذه الظاهرة في انتزاع ملكية الفلاحين، يقول "بويان": "وإن كانت الوسائل قد تعددت في فقدان السكان لأراضيهم، فإن أسباب نزع ملكيتهم التدريجي يمكن أن يعود في التحليل الأخير إلى القروض المبالغة التي افترضوها، فهنا جرد الأوربيون واليهود من أراضيهم".

وهكذا أصبح الفلاحون المثقلون بالضرائب الثقيلة فريسة المرابين، ولا سيما منهم اليهود الذين استغلوا الصعوبات الاقتصادية للفلاحين وبخاصة في سنوات المجاعة (1866-1868) لتنمية ثرواتهم عن طريق القروض التي قدموها بفوائد خيالية تفوق نسبتها 40% لمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر.

ومن خلال الإحصاءات يمكن ملاحظة البؤس الذي كان يعيشه الفلاح، واستمر إلى غاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وقد أجبر حينئذ العديد من الأفراد الأسر الريفية على الاقتتات بالنباتات الطبيعية، كما تدل على ذلك شهادة الحاكم العام المارشال " مكماهون" ابتداء من سنة 1867، حين نبه إلى خطورة الوضع الغذائي للسكان، حيث سجل أن الكثير من العائلات الريفية لم تكن تجد ما تأكله إلا جذور الأرض، وأنواع من الكم الأبيض وكوز الصنوبر والخراشيف البرية والخباز.

ويبدو أن الكثير منهم أكلوا بالإضافة إلى الحشائش وأوراق الأشجار، الحيات والكلاب، بل أن البعض منهم نبشوا الأرض وأكلوا الحيوانات الميتة، كما سجلت بعض حالات أكل لحوم البشر.

لقد لخص حالة البؤس الذي عاشته الأسر الريفية تلخيصا معبرا، أحد الكتاب الفرنسيين، حيث يقول:" إننا لا يمكننا أن نتصور حالة الفقر الشنيع الذي كان يتخبط فيه الجزء الأكبر من الأسر الجزائرية والقبائل من أقصى الجزائر إلى أقصاها. "...

إن هذه الأزمة الحادة التي عاشتها الأرياف الجزائرية خلال فترة الاحتلال، ولا سيما منذ أواخر عهد الإمبراطورية الثانية، أدت إلى إضرار السكان، فقد نتج عن عملية نزع الملكية إفقار حقيقي للفلاحين، فتقسيم المجتمع الزراعي والنتيجة الطبيعية لهذا التقسيم المتمثلة في تفتيت الملكية الزراعية، كانت هي سبب المجاعات الكبرى التي حدثت خلال هذه الفترة وفي هذا الصدد يقف الباحثون على أن أكثر من 500 ألف جزائري ماتوا من جراء التقتيل والمجاعة في الأراضي الغنية، وهذا ما يعادل ربع السكان الجزائريين.

**5. قائمة المراجع:**


- أدرك المستعمرون منذ البداية أن السكان كانوا غير مستعدين للخضوع لهم، ولهذا كان اللجوء إلى التقتيل الجماعي والتدمير والتخريب أمرا ضروريا لتحقيق المشروع الاستيطاني في الجزائر وهو طرد السكان والاستحواذ على الأرض، لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع أنظر:

*LACHERAF (M)(1978) : l'ALGERIE NATION ET SOCIETE, Alger, : SNED ; P 24 .*

- ظهر قانون السيناتوس كونسلت عام 1863 في عهد نابليون الثالث وكان يهدف إلى تمكين الإدارة الاستعمارية من الوصول إلى أراضي القبائل والاستيلاء، عليها، وذلك بإحلال الملكية الفردية وفرنستها تدريجيا وعبر مراحل مخططة لمزيد من التفاصيل حول هذا القانون العقاري، أنظر:

- *MENERVILLE (P.De) (1872): dictionnaire de législation Algérienne T II, Paris, CHALLAMEL, PP 186-187.*
- *- T E F (Tableau de la situation des établissements Français dans l'Algérie ) 1840-1852.*
- يتحدث أزان (*AZAN*) عن 400 قتيل و800 جريح بالنسبة للمعارك التي جرت بين 24 و25 ماي 1857 وكانت الخسائر تمثل أربع مرات بالمقارنة مع خسائر الفرنسيين، أنظر:
- *AZAN (P) (1931): conquête et pacification de l'Algérie, Paris, LIBR de France, P 468.*
- *- T E F ( 1850-1852). ( 1853-1858.(*
- *- LAPASSET ( F .A) (1899) : un ancien officier de l'armée du Rhin : le général Lapasset, Paris, PP 15-22.*
- *- GOLZEIGUER (A .Rey) (1977): le Royaume arabe – la politique Algérienne de Napoléon III ( 1861-1870), Alger, SNED, P 302.*
- *- SARI (D) (): le désastre démographique, Alger, SNED, 1982- P 141.*
- *- L'illustration , 1868 T 51, P18.*
- *- SARI (D) : OP, cit, PP 15 à 132.*
- - هذا الرقم ذكرته جريدة لخبار (*LAKHBAR*) في 11 جوان 1868.
- *- GOLDZEIGUER : OP, Cit, P 459.*
- *- AGERON ( CH.R) (1968): les Algériens musulmans et la France (1871-1919), Paris PUF, , T 1 P 43*
- *- SARI (D) : OP Cit, P 130*
- - الحصيلة الشاملة للضحايا: إقليم الوسط ( 200ألف) إقليم الشرق ( 220 ألف)، إقليم الغرب ( 400 ألف) أنظر: *SARI (D) : OP Cit, P 130.*
- *- Julien ( CH A) (1964) : histoire de l'Algérie contemporaire, la conquête et les débuts de la colonisation, Paris PUF, P 439.*
- *- YACONO (X) (1955): la colonisation des plaines de chelif, Alger, Imp Imbert, , T2, P 125.*
- *- NOUSHI ( A) (1960): l'Algérie passé et présent, Ed sociales, P 372.*
- *TURIN (Y) (1976): (A) : la crise des compagnes Algériennes en 1868, d'après l'enquête agricole de la même année, in Revue d'Histoire et civilisation du Maghreb, Alger, N° 13, PP 79-86 .*
- *- RINN (L) (1891): Histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, Alger, Joudan, , PP 50-51.*
- *- cité par Noushi (A) (1961): Enquête sur le niveau de vie des population rurales constantinoises de la conquête jusqu'au 1919, Paris, PUF, , P 344.*

- *Lettre de l'Empereur au Maréchal Pelissier, Gouverneur Général de l'Algérie du 6 février 1863*
- *- Pouyanne (M) (1900): la propriété foncière en Algérie, Alger, Jourdan, , P 931.*
- *- Piquet (V) )1930(: l'Algérie Française, un siècle de colonisation (1830-1930), Paris Libn Arnaud colin , P 282.*
- إن التطورات الاقتصادية والمالية أفقرت الأسر الريفية فمثلا في نواحي تبسة وعين البيضة وباتنة كانت الأسر من المحصول السيء، وسجل نقص معتبر، حيث بلغ سنة 1866 إنتاج القمح الصلب 2.230.673 قنطارا بينما سبقه أدنى غلة بكمية 3.041.226 ( أي بنسبة 27%) أنظر:
- *NOUSHI (A) : enquête… op cit P 339*
- *- A O M F 80 ( Archives d'autre –mer ( Aix – en Provence) Mac. Mahon à Napoléon III ( 10.8.1867.*
- *Challamel,( 1868), la famine en Algérie et les discours officiels : erreurs et contradiction Paris , Constantine, Marl, P 22.*
- *- JULIEN ( CH A) : OP cit, P 439 .*
- *- GOURGEOT ( F) )1891( : les sept plaies d'Algérie, Alger, Imp P Fontana et Lie, P 202*